تقرير الاستيطان الأسبوعي الصادر عن المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان للفترة من ٢٠٢١/٨/٢٨–٢٠٢١/٩/٣، يشير فيه إلى أن الفلسطينيون يتخوفون من الغموض غير البنّاء في موقف الإدارة الأميركية من الاستيطان*

٢٠٢١/٩/٤

يتخوف الفلسطينيون من الغموض غير البناء في مواقف الإدارة الأميركية الجديدة من الاستيطان ونشاطات إسرائيل الاستيطانية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وهو غموض يمكن أن تفهمه حكومة إسرائيل كضوء أخضر لاستمرار نهب الأرض الفلسطينية وسرقتها بما يتعارض مع قرارات الشرعية الدولية. ويبرر هذه المخاوف ما أشارت إليه مصادر عبرية بأن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن لم تضغط على إسرائيل بشأن البناء الاستيطاني في الضفة الغربية. وذكرت أنه في قضية واحدة اتفق بايدن وبينيت على عدم الاتفاق وهي البناء الاستيطاني في الضفة الغربية مع وعد من إدارة بايدن بأنها لن تمارس ضغوطاً على إسرائيل في هذا الشأن، طالما تعلق الأمر بمخططات ومشاريع كانت مطروحة على جدول أعمال الحكومة الإسرائيلية السابقة. وأوضحت تلك المصادر أن الوضع الراهن في البناء الاستيطاني سيستمر كما كان في الحكومات السابقة وهي مخططات ومشاريع يستغرق تنفيذها فترة لا تقل عن الفترة الزمنية التي يقضيها الرئيس بايدن في البيت الأبيض، كتسوية أوضاع البؤر الاستيطانية وتحويلها إلى مستوطنات أو إلى أحياء جديدة في مستوطنات قائمة والطرق الالتفافية الجديدة، التي يجري بناؤها على قدم وساق وتسمح لسكان المستوطنات في عمق الضفة الغربية وما يسمى المستوطنات المعزولة من الانتقال إلى الداخل الإسرائيلي دون المرور في مناطق سكنية فلسطينية.

وفي ترجمة مباشرة لذلك لم يكد يمر يومان على لقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت مع الرئيس الأميركي جو بايدن حتى عادت الحكومة الإسرائيلية لدفع المشروع الاستيطاني "E1" شرق القدس الشرقية المحتلة إلى النقاش من جديد في الحكومة كما في الدوائر الإسرائيلية ذات الاختصاص. ويمتد المخطط على مساحات واسعة من الأراضي يجري التخطيط لإقامة أكثر من ٣٤٠٠ من الوحدات الاستيطانية والفنادق والمناطق الصناعية الإسرائيلية عليها. وفي هذا الإطار تدفع حكومة الاحتلال برئاسة نفتالي بينيت بشكل حثيث، نحو تنفيذ مخطط "E1" الاستيطاني على مساحة ١٢,٤٤٣ دونماً من أراضي شرقي القدس المحتلة. حيث سيعقد ما يسمى "المجلس الأعلى للتخطيط والبناء في الإدارة المدنية" للاحتلال جلسة استماع خلال الأيام المقبلة، لمناقشة الاعتراضات على المشروع الاستيطاني، تمهيداً للموافقة على البدء بتنفيذه. حيث خصص الاحتلال نحو ٢٦ مليون شيكل فقط لوضع المخططات والتصاميم وإجراء المسح الهندسي الخاص بالمشروع

* **المصدر:** المكتب الوطني للدفاع عن الأرض – نابلس
https://tinyurl.com/2y4s3avz

الاستيطاني وياتي هذا المشروع الاستيطاني ضمن ما يسمى مشروع "القدس الكبرى"، ويهدف إلى ربط مستوطنة "معاليه أدوميم" بمدينة القدس داخل جدار الفصل العنصري، ومحاصرة التجمعات البدوية البالغ عدد سكانها ٧ آلاف نسمة، والذين يقطنون في البوابة الشرقية للقدس. وتضمن بناء آلاف الوحدات الاستيطانية وفنادق ومناطق صناعية وسياحية تمتد من الجزء الشرقي للقدس حتى البحر الميت، بالإضافة لإقامة شوارع وفاصل من المستوطنات لفصل الضفة وإحكام السيطرة على المنطقة الحساسة، والتي تعد أكثر حيوية. بدورها، قالت حركة "السلام الآن" اليسارية الإسرائيلية إن "المجلس الأعلى للتخطيط أرسل استدعاءً الأحد، لجلسة استماع في ٤ و١٨ تشرين الأول المقبل، لمناقشة الاعتراضات التي قدمتها حركة السلام الآن، وجمعية "عير عميم" وكثيرون آخرون على خطط بناء ٣٤١٢ وحدة سكنية في E1".

وفي هذا الاطار عادت قضية تهجير الخان الأحمر إلى الظهور من جديد، حيث لا زالت على أجندة الحكومة الحالية مع وجود معسكرين حالياً في الحكومة بشأن إخلاء خان الأحمر، فوزير الأمن، بيني غانتس، ووزير الخارجية، يائير لبيد، يؤيدان تأجيل الإخلاء، فيما أحزاب اليمين في الحكومة – وبضمنهم رئيس الحكومة، نفتالي بينيت، والوزراء أييليت شاكيد، أفيغدور ليبرمان، غدعون ساعر وزئيف إلكين – يواصلون تأييدهم لخطط الإخلاء. ويتعين على الحكومة الإسرائيلية أن تقدم موقفها إلى المحكمة العليا بخصوص إخلاء خان الأحمر، بعد غد الأحد، بعد انتهاء المهلة التي منحتها المحكمة للسلطات.ويتوقع أن يؤجل المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، خلال اجتماعه القادم، التداول في قضية خان الأحمر ونقل هذه المداولات إلى هيئة مقلصة أكثر. ومن المعلوم بأنه يحيط بالخان الأحمر عدد من المستوطنات، حيث تقع ضمن الأراضي التي يستهدفها الاحتلال الإسرائيلي لتنفيذ مشروعه الاستيطاني المسمى "E1". ومن شأن تنفيذ الإخلاء أن يؤدي إلى طرد سكان خان الأحمر فهدم القرية من شأنه التمهيد لإقامة مشاريع استيطانية تقسم الضفة الغربية إلى قسمين بما يؤدي إلى القضاء على خيار ما يسمى "حل الدولتين".

على صعيد آخر أطلقت بلدية الإحتلال في مدينة القدس خطة "تسوية الحقوق العقارية" بهدف إنكار العديد من الحقوق الفلسطينية في العقارات ووضع يد دولة الاحتلال عليها ومصادرتها بحجج عدم وجود إثباتات ملكية كافية/ أو إعادة تفعيل قانون حارس أملاك الغائبين ضمن السياسة العامة الرسمية الهادفة إلى تفريغ المدينة من سكانها وتهويدها، حيث وجهت رسائل من قبل ما يسمى بقاضي تسوية الأراضي في القدس ديفيد روتنبرغ إلى مواطنين في القدس الشرقية المحتلة تبلغهم فيها أنه "في الفترة القريبة المقبلة سنبدأ بتسوية الأراضي في المدينة". وكانت وزيرة العدل الإسرائيلية السابقة، وزيرة الداخلية الراهنة في حكومة نفتالي بينيت، أيليت شاكيد أعلنت في ١٩ آذار ٢٠١٨، عن إشعار بشأن فتح ملف تسوية حقوق عقارية أو إعلان تسوية أراض في مدينة القدس، شملت أحواضاً في صور باهر، بيت حنينا، الشيخ جراح وحزما.

وكانت حكومة الاحتلال قد صادقت في الثالث عشر من أيار عام ٢٠١٨ على تخصيص ميزانية قدرها خمسمائة وستون مليون دولار أميركي لتعزيز السيطرة والسيادة الإسرائيلية على القدس المحتلة، خلال الخمس سنوات القادمة. حيث تم تخصيص مبلغ أربعة عشر مليون دولار أميركي من مجمل الميزانية المصادق عليها لتغطية نفقات "تسوية الحقوق العقارية".

وقد حذر الائتلاف الأهلي لحقوق الفلسطينيين في القدس من أن قرار الحكومة الإسرائيلية البدء بتسوية حقوق عقارية وتسجيل الأراضي في مدينة القدس الشرقية يهدد بمصادرة حوإلى ٦٠٪ من الأملاك في المدينة وأكد أن "أخطر ما في تسوية الأملاك تفعيل وتطبيق قانون أملاك الغائبين، حيث تجبر تسوية الأملاك المقدسيين على دفع ضرائب باهظة عند تسجيل الأملاك في ظل غياب وعدم توفر الوثائق اللازمة لإثبات الملكية، الأمر الذي يعني مصادرة الأرض لعدم وجود بيانات أو مسح شامل للأملاك وهذا فضلاً عن ما تنطوي عليه تسوية الأملاك من شرعنة صفقات التزييف لبيوعات وتسريب الأملاك، وشرعنة وقوننة الاستيطان في المدينة".

وفي موازاة ذلك صادق ما يسمى مجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي، على خطة تهدف إلى تسجيل وتنظيم الأراضي في القدس الشرقية لصالحه. وتسعى إدارة الصندوق لتسجيل عقارات بهدف تنظيمها لصالح اليهود في مجمل مناطق القدس وكذلك الضفة الغربية. وتبلغ تكلفة تنفيذ الخطة نحو ١٠٠ مليون شيكل، ومن المتوقع أن تستغرق ٥ سنوات لفحص معاملات شراء الأراضي التي قام بها الصندوق قبل عام ١٩٤٨ وبعده، ولم يتم تسجيلها لدى مكاتب السجل العقاري، وهي موثقة فقط في سجلاته والشركات التابعة له، وفي الكثير من الحالات لا يعرف فيها الصندوق الموقع الدقيق لتلك الممتلكات بسبب طبيعة الوثائق التي بحوزته ويقوم الصندوق يعمل بنشاط غير مسبوق لتشجيع المستوطنين على شراء عقارات في الضفة الغربية والقدس بهدف السيطرة عليها، وإخلاء سكانها الفلسطينيين. ومن شأن مثل هذه الخطوة أن تؤدي في بعض الحالات لإخلاء وتهجير الفلسطينيين المقيمين في بعض تلك المناطق.

وبحسب الصندوق القومي اليهودي، فإن الوثائق التي توثق المعاملات في الضفة الغربية تشمل ٣٦٠ عقاراً، وفي ١٧٠ منها تم توقيع عقد لشراء الأرض وسيكون من الممكن تسجيلها عملياً، وتم شراء معظم الأراضي بعد عام ١٩٦٧ من قبل شركة تابعة للصندوق المعروفة باسم "همنوتا القدس"، التي تم إنشاؤها بعد احتلال الضفة الغربية. وتقع عقارات إضافية في القدس، وتغطي هذه الأراضي مساحة تقارب ٢٥٠٠ دونم، وهذه الأصول يديرها الحارس العام منذ عام ١٩٦٧. وبحسب تقديرات الصندوق القومي اليهودي، فإن بعض العقارات يسكنها فلسطينيون، وفي الحالات التي يسجل فيها الصندوق ممتلكات يسكنها فلسطينيون، فإن سلطة الأراضي الإسرائيلية التي تدير الممتلكات فعلياً، ستضطر إلى إخلائها، ومنها عقارات في منطقة القدس تقع في أحياء الشيخ جراح وبيت حنينا، وفق ادعاءات الصندوق. وكان الصندوق القومي اليهودي قد طالب في السابق بإخلاء الأراضي الفلسطينية، فعلى سبيل المثال في ٢٠١٩ تم إخلاء أحد المقاهي وعائلة فلسطينية في منطقة بيت لحم، وبعد ذلك بوقت قصير تم بناء بؤرة استيطانية، وكذلك في حي سلوان بالقدس فإن

عائلة فلسطينية تخوض معركة قانونية منذ ٢٠ عاماً لأن منزلها تم نقله إلى الصندوق القومي اليهودي.

وفي نشاطات سلطات الاحتلال تواصل سلطات الاحتلال أعمال الترميم والتوسعة في جسر المغاربة لزيادة قدرته على تحمل أكبر عدد من المقتحمين للمسجد الأقصى. حيث تقدمت منظمات استيطانية باقتراح استبدال الجسر الخشبي بآخر فولاذي بباب المغاربة يستطيع تحمل دخول آليات لمسجد الأقصى المبارك، وهذا يعني تحمل دخول أعداد كبيرة من المقتحمين. ويحاول الاحتلال أن يروج لفكرة تغيير واقع الجسر من خلاله ادعائه بأنه يرمم ويضع ألواحا خشبية صالحة بدل التالفة، وقد نظم المستوطنون مسيرة على أبواب المسجد الأقصى المبارك، وسط حراسة من قوات الاحتلال. وسار المستوطنون على أبواب المسجد الأقصى من جهة حائط البراق، وصولاً إلى باب الأسباط، وقاموا بأداء صلواتهم ورقصاتهم على الأبواب، خاصة عند ساحة الغزالي – باب الأسباط–.

وفي مدينة الخليل شرعت سلطات الاحتلال في بناء طابق ثانٍ في معسكر عسكري أقيم منذ عقود على أرض محطة بلدية الخليل للحافلات في شارع الشهداء وسط المدينة، بهدف فرض وقائع جديدة في قلب المدينة، وتسمين البؤر الاستيطانية وخلق تواصل جغرافي بين عدد من البؤر الاستيطانية المقامة في قلب المدينة.

وفي محافظة نابلس أقدم مستوطنون من "الون موريه" على زراعة أشجار كرمة في منطقة "الجرادات"، وهي أراضٍ خاصة تعود ملكيتها للمواطن محمد عودة.في قرية دير الحطب، بهدف سرقتها والاستيلاء عليها حيث اكتشف أهالي القرية أن مساحة ٢٤ دونماً من أراضيهم، التي يمنعون من الوصول إليها، جرت زراعتها من المستوطنين.فيما شرعت سلطات الاحتلال بتوسعة مستوطنة "شفوت راحيل". حيث تم رصد عمليات تجريف واسعة في أطراف المستوطنة والشروع في بناء وحدات استيطانية جديدة بالتزامن. وتهدف عمليات التوسعة إلى ربط مستوطنة "شفوت راحيل" بمستوطنة شيلو المجاورة، في إطار ربط المستوطنات في المنطقة وعزل القرى والبلدات وحرمان المواطنين من الوصول إلى مساحات واسعة من أراضيهم.

وفي الإنتهاكات الأسبوعية التي وثقها المكتب الوطني للدفاع عن الأرض فقد كانت على النحو التالي في فترة إعداد التقرير:

القدس: أجبرت سلطات الاحتلال عائلة مقدسية على هدم ثلاثة من منازلها ذاتياً، في حي الأشقرية في بلدة ببيت حنينا، شمال القدس المحتلة بعد تلقيها إنذاراً نهائياً بهدمها وإلا ستتحمل العائلة تكاليف باهظة في حال هدمتها بلدية الاحتلال.وقالت العائلة: إن المنازل الثلاثة يسكنها ١٣ فرداً معظمهم من الأطفال، وإن أحدها بُني منذ نحو ٢٢ عاماً، كما هدم الشاب المقدسي عقاب جعابيص، منزله في قرية جبل المكبر، بيده، بقرار من بلدية الاحتلال، بحجة البناء دون ترخيص.

الخليل: حطم مستوطنون تسع مركبات للمواطنين في حارة جابر في البلدة القديمة من مدينة الخليل. تعود لعائلتي جابر وادريس، أثناء مرورها عبر "طريق المصلين"، الممتد من مستوطنة "كريات أربع" عبر وادي الحصين، ووادي النصارى، وحارة السلايمة، وحارة جابر، وصولا إلى الحرم

الإبراهيمي. واصيب الطفل عبد الرحيم الجعبري ٧ سنوات بجراح وصفت بالمتوسطة بعد تعرضه للدعس من قبل سيارة يقودها أحد المستوطنين قي منطقة واد الحصين القريبة من المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل، وقد لاذ المستوطن بالفرار.

بيت لحم: أخطرت قوات الاحتلال بوقف البناء في مسجد قيد الإنشاء، وكذلك في أربعة منازل مأهولة تقع في مناطق "قرنة الدعمس"، و"عين فارس" و"الكبارة"، تعود ملكيتها للمواطنين محمد هاني عوض، وشادي أحمد زايد، وبهاء يحيى نجاجرة، ومحمد يحيى نجاجرة، مساحة كل واحد منها ١٣٠ متراً مربعاً ووقف العمل في خمسة منازل قيد الإنشاء تعود للمواطنين: محمد يوسف عوض، وتبلغ مساحة منزله ١٣٠ متراً مربعاً، وغانم حسن نجاجرة ومساحة منزله ١٥٠ متراً مربعاً، وحسام محمود نجاجرة ومساحة منزله ١٥٠ متراً مربعاً، ورائد يوسف ياسين، ومحمد خليل شكارنة، إضافة لجدران استنادية تعود للمواطن عبد الرحمن طايع فنون، في منطقة "وادي المربى"، بحجة عدم الترخيص. واقتحمت مؤسسة إسرائيلية متطرفة "راكافيم"، مدرسة تحدي ٥ في منطقة بيت تعمر شرق بيت لحم. للمرة الثانية على التوالي خلال أيام، وأخطرت القائمين عليها لمراجعة محكمة الاحتلال في ١٠ تشرين الأول/ اكتوبر المقبل، علما أن المؤسسة رفعت شكوى لإزالة المدرسة.

رام الله: اقتحم مستوطنون من منظمة "ريغاڤيم الاستيطانية" برفقة نحو عشرين عضو كنيست تجمع "رأس التين" البدوي، شرق رام الله، وتجولوا قرب مدرسة التحدي أثناء وجود الطلبة في ساحتها. و قدمت المنظمة لأعضاء الكنيست محاضرة حول أهمية المنطقة وعرضت خرائط للضفة الغربية لبيان أهمية هدم التجمع وتهجير سكانه.

نابلس: هدمت قوات الاحتلال منزلين أحدهما قيد الإنشاء وبئر مياه في بلدة دوما جنوب شرق نابلس وأتلفت أشجاراً مثمرة في حديقة أحد المنزلين، بحجة البناء في مناطق (C) دون الحصول على ترخيص. كما هدمت منشأة زراعية تعود للمواطن فارس سلاودة في منطقة الرهية، وسلّمت عدة اخطارات بالهدم بحجة أنها واقعة بالمناطق المصنفة "ج". وهاجم مستوطنون من "يتسهار" منزلاً جنوب قرية بورين وحطموا زجاج نوافذه وأتلفوا مزروعات في محيطه، كما جرفت قوات الاحتلال أحد الطرق المؤدية إلى جبل صبيح قبل ساعات من بدء المسيرة الأسبوعية الرافضة للبؤرة الاستيطانية على قمة الجبل. واقتحم عشرات المستوطنين، الموقع الأثري في بلدة سبسطية شمال نابلس بحماية جيش الاحتلال.

جنين: شرعت قوات الاحتلال بوضع كرفانات في منطقة جبلية قرب حاجز برطعة العسكري من الجهة الجنوبية للبلدة، وتعد من أحواض قرية زبدة القريبة من برطعة، وذالك تمهيدا لإقامة بؤرة استيطانية جديدة.

سلفيت: واصلت جرافات المستوطنين أعمال تجريف أراضي زراعية تتبع قرية حارس وذلك في المنطقة الغربية لصالح توسعة مستوطنة "كريات نطافيم" ومصانع "بركان" و"أريئيل"، ومستوطنة "رفافا".وأخطرت قوات الاحتلال بوقف العمل والبناء بمنشأة زراعية في منطقة الراس المهددة بالاستيطان غرب مدينة سلفيت للمواطن فايز عبد الدايم، و أوقفت المواطنين عن العمل

بأراضيهم الواقعة بالقرب من مدخل بلدة قراوة بني حسان غرب سلفيت، وحاولت مصادرة المعدات بحجة أن هذه المنطقة تحت ما يسمى "C" وأنه لا يحق لهم العمل فيها.

الأغوار: هدمت قوات الاحتلال ٣ خيام في خربة إبزيق شمال شرق طوباس. وطالت عمليات الهدم خيمتين مساحة كل منهما ١٢٠ متراً تعود ملكيتهما للمواطن محمد علي نصر الله الحروب، بالإضافة لهدم خيمة أخرى بمساحة ٦٠ متراً تعود ملكيتها للمواطن عادل نصر الله الحروب.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/